

مسألة العلاقات الدولية في فلسفة جون رولز

خالد أحمد السباعي

قسم الفلسفة - جامعة مصراتة

khaledsebaie31@gmail.com

الملخص:

تثار كثيراً مسألة العلاقات الدولية في الفلسفات السياسية، وتحظى بتفاعل العديد من الفلاسفة في كل العصور، فالبحث يتناول هذه المسألة عند جون رولز من خلال مؤلفه الشهير "نظرية العدالة"، في محاولة لرصد دورها الذي يراهن عليه في انجاز رؤيته للمشروع العالمي الذي كان يتصور امكانية تحقيقه، ولكي يكون موضوع البحث محصوراً تم التركيز على أفكار فلسفية بعينها بالدراسة: العدالة والعقد الاجتماعي والتعاقد والعلاقات المحلية والدولية والالتزام الأخلاقي والمؤسسات والممثلين، حيث يتم استقصائها واستكناه مراميها من نواح تاريخية واجتماعية تارة وفلسفية سياسية تارة أخرى وكيفية تعامل رولز معها بحيث شهدت تبديلاً نحو الاتساع بعدما كانت ذات طابع محلي لدى من سبقه ممن تناولوها، في محاولة من رولز لتطويعها لخدمة ما يسعى إليه، بحيث تداخل الفردي بالمجتمعي بالعالمي لكن ذلك لا يمنع من العودة لاعتبار العدالة أو ما أطلق عليها بـ"مبادئ العدالة" لتكون النمط المحلي الذي يمكن سحبه والسير على غراره في المجتمع العالمي، والتحول للمؤسسات كمنظومة جديدة تدير العلاقات بدلاً من الدولة وذلك لإدارة المصالح المادية، وحتى يتم تنظيم العملية برمتها فإن هناك امكانية لإيجاد قانون يحكمها طالما أن هناك أسس مشتركة لا تتبدل ولا تستبدل بتبدل الزمان والمكان.

الكلمات المفتاحية: الاتفاق الاجتماعي الافتراضي. العدالة. العلاقات الاجتماعية. المؤسسات الاجتماعية

The Issue of International Relations in the Philosophy of John.

Rawls

Khaled Sebaie

Misurata University

Abstract:

The issue of international relations is frequently raised in political philosophies, and have attained the interaction of many philosophers of all times, the research deals with this issue in John Rawls through his famous book "The Theory of Justice", in an attempt to monitor it's role, which he

betting on it in accomplishing his vision of the global project that he envisions the possibility of achieving, in order for the research topic to be confined, the study focused on specific philosophical ideas: justice, social contract, contracting, domestic and international relations, moral commitment, institutions and actors, where it is investigated and interrogated it's goals in terms of historical, social and sometimes philosophical and political at other times, and how Rawls dealt with it, so that it witnessed a change towards expansion after it was of domestic character among those who preceded him, in an attempt by Rawls to adapt it to serve what he seeks for, so that the individualistic intertwined with the global community, but that does not prevent the return to the consideration of justice or what he called "principles of justice" to be the domestic pattern that can be withdrawn and followed like it in the global community, and the transition to institutions as a new system that manages relations instead of the state in order to manage material interests, and until the whole process is organized, there is possibility to create a law that governs it as long as there are common foundations that do not change and are not replaced by changing time and place.

Key words: *A hypothetical social agreement, Justice, Social relationship, Social institutions.*

المقدمة:

تعد مسألة العلاقات الدولية منذ العهد اليوناني على قدر من الأهمية لا يمكن تجاوزه من حيث حظوظ المجتمعات في الاستقرار والتنمية والتطور، لذلك حظيت باهتمام عدد لا بأس به من الفلاسفة، خاصة وأن السلوك بين المجتمعات يختلف اختلافاً جوهرياً باستمرار بالنظر إلى مكانة القيم، ولكن تبقى هناك قيمة مشتركة وهي العدالة لتكون همزة وصل وجسر تواصل بينها في الاتفاق على نموذج للعلاقات يرضيها جميعاً، لذلك كان لمسألة العلاقات مكانتها في التنظير الفلسفي السياسي سواء في صورتها المحلية عند الفلاسفة الذين سبقوا رولز، أو في صورتها العالمية وخصوصاً في مرحلة "ما بعد الحداثة" ومنهم رولز، ولن نناقش هنا إلا ما يعطي الأساس السياسي وربما الاجتماعي لبنية المسألة عند رولز، وبالتالي لن نتناول ما يرفد المسألة تجارياً وما يُعنى بالمصالح المادية وطريقة ادارة الترابط والعلاقات من خلالها، كما لن نتطرق إليها من الناحية الفكرية وكل ما يتصل بالمثل العليا والمعتقدات للجماعات وكيفية سعيها لتحقيق مثلها، وأيضاً لن يكون في بحثنا طريقة إيجاد آلية اختيار المؤسسات المحلية لمثلها، وإنما نناقش فقط ابراز مسألة العلاقات الدولية

والدور الذي يوليه رولز لها ورهاناته عليها في احداث المؤسسات التي تنتفذ من خلال ممثلين يمثلونها، سعياً لتحقيق السلام والاستقرار في العالم.

1 مشكلة البحث:

يستقصي هذا البحث مسألة العلاقات الدولية في طرح جون رولز "نظرية العدالة" بطريقة تتبع فلسفية، تلك النظرية التي تضمنت رؤى رولز في العدالة والإنصاف والليبرالية السياسية وحقوق الإنسان، فبالرغم من أنها تتمحور حول نظام سياسي بعينه، إلا أن هناك جدلاً كبيراً دار ولازال يدور حول كونها نظرية تقدم رؤية عالمية بحيث تشمل العالم بأسره، وإن كانت عالمية على المعنى الذي تعنيه "الكونية" التي تجلت في مؤلفه "قانون الشعوب" وما تضمنه من رفض لفكرة سيادة الدولة الواحدة على العالم لما كانت سيادتها وتفردا يقودان حتماً لتحويلها إلى دولة مستبدة، عليه، هل يمكننا الوقوف على مفهوم للعلاقات الدولية نستنتج منه طموح رولز في تأسيس دولة عالمية.

2.1 أهداف البحث:

الهدف العام ويكمن في إثراء الدرس الفلسفي، والهدف الخاص يتمثل في دراسة الأساس الفلسفي تاريخياً لمسألة للعلاقات الدولية في طيات فكرة التعاقد، والكيفية التي من خلالها تبلورت المسألة وأخذها بُعداً عالمياً بعد أن كانت ضمن إطار ما هو محلي، وإبراز دور المؤسسات التي يولها رولز عناية كما يراهن عليها في إحداث العلاقات العالمية المتبادلة وتطويرها وإيضاح الدور الذي تلعبه العدالة في ذلك، ثم استوضح إمكانية إحداث قانوناً دولياً عامّاً ينظم تلك العلاقات.

3.1 أهمية البحث:

يستمد البحث أهميته من أهمية المسألة التي يسعى لبحثها، ذلك أن رولز لم يقدم طرحه ليكون من نوافل التفلسف، بل أنه من فروض الفلسفة حتى جاء مملؤاً بالمضامين والرؤى الفلسفية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، لذلك حريٌّ أن تبحث مسألة العلاقات من بين نصوصها وهي المسألة التي لم يستوف البحث فيها بعد إن لم يتم التطرق إليها.

4-1 منهج البحث:

يرتبط منهج البحث ارتباطاً وثيقاً بموضوع الدراسة لمناسبتة له، وهو المنهج الفلسفي التحليلي التركيبي الذي يقوم على تحليل النصوص ومن ثم استنتاج المضامين الفلسفية المرتبطة بالمسألة المراد بحثها،

حتى يأتي عرضها ضمن سياق من شأنه أن يحدث فهماً فلسفياً لها، مع اللجوء من حين لآخر للمنهج المقارن متى اقتضى الأمر ذلك.

2. العلاقات الدولية في فلسفة جون رولز

تعد مسألة العلاقات الدولية منذ العهد اليوناني على قدر من الأهمية لا يمكن تجاوزه من حيث حظوظ المجتمعات في الاستقرار والتنمية والتطور، لذلك حظيت باهتمام عدد لا بأس به من الفلاسفة، خاصة وأن السلوك بين المجتمعات يختلف اختلافاً جوهرياً باستمرار بالنظر إلى مكانة القيم، ولكن تبقى هناك قيمة مشتركة وهي العدالة لتكون همزة وصل وجسر تواصل بينها في الاتفاق على نموذج للعلاقات يرضيها جميعاً، لذلك كان لمسألة العلاقات مكانتها في التنظير الفلسفي السياسي سواء في صورتها المحلية عند الفلاسفة الذين سبقوا رولز، أو في صورتها العالمية وخصوصاً في مرحلة "ما بعد الحداثة" ومنهم رولز، ولن نناقش هنا إلا ما يعطي الأساس السياسي وربما الاجتماعي لبنية المسألة عند رولز، وبالتالي لن نتناول ما يرفد المسألة تجارياً وما يُعنى بالمصالح المادية وطريقة إدارة الترابط والعلاقات من خلالها، كما لن نتطرق إليها من الناحية الفكرية وكل ما يتصل بالمثل العليا والمعتقدات للجماعات وكيفية سعيها لتحقيق مثلها، وأيضاً لن يكون في بحثنا طريقة إيجاد آلية اختيار المؤسسات المحلية لمثلها، وإنما نناقش فقط ابراز مسألة العلاقات الدولية والدور الذي يولييه رولز لها ورهاناته عليها في أحداث المؤسسات التي تنفذ من خلال ممثلين يمثلونها، سعياً لتحقيق السلام والاستقرار في العالم.

الأساس الفلسفي تاريخياً للمسألة:

لا يكاد يخلو أي طرح سياسي من ضرورة الرجوع لذلك الماضي البعيد الذي تشكلت فيه الظروف الاجتماعية السياسية التي كانت نتيجتها الديمقراطية، ومن ثم استعراض الأفكار الرئيسية الثلاث التي شغلت بالالمشتغلين بالفكر السياسي على مرّ العصور القديمة وعلى رأسها فكرة العدالة التي تعد من أقدم مسائل الفلسفة السياسية، التي قادت أفلاطون إلى تقديم كتابه الشهير "الجمهورية" "Republic" والتي كانت نواة لمحاولات اجتماعية سياسية تالية أشهرها الفكرة الفرضية "العقد الاجتماعي" التي برزت بشكلٍ لافتٍ في القرنين السابع والثامن عشر من خلال أطاريح عدد من الفلاسفة الذين تصدّوا لمعالجة مسألة التعاقد والحقوق الطبيعية لعل من أبرزهم "غرتيوس" "H.Grotius" (1588-1679م) و"هوبز" "T.Hobbes" (1588-1679م) و"لوك" "J.Locke" (1632-1704م) و"روسو" "J.J.Rousseau" (1712-1778م) و"كانط" "I.Kant" (1724-1804م)، ولكلٍ منهم

تناوله الخاص الذي يختلف به عن غيره، فيما محاولاتهم كادت أن تتفق في الانطلاق من "الحالة الأصلية" أو حالة الطبيعة الأولى للبشر والتي غايتها ذاتية "أناية" بدافع من عمليات نفسية محضه، وكحلٍ نادى تلك المعالجات انطلاقاً من "الغاية" أو منفعة الأفراد التي استوجبت التعاقد بالنظر إلى الفرضية الأساسية التي تُعد قوام العقد والتي فحواها "أن القانون أو النظام السياسي مستحدثان وليسا طبيعيين" ودور العقد الاجتماعي والنظام السياسي الذي ينشأ عنه كوسيلة هي ضمان الوصول إلى تلك الغاية المتمثلة في المنفعة العامة لأفراد المجتمع.

إذن كان السبب الرئيس لفكرة التعاقد Contractualism هو مجموعة القيم التي يتمتع بها الوجود البشري دون غيره من الموجودات الأخرى، وتأتي العدالة في أعلاها إلى جانب كونها القيمة التي شكّلت تصوراً محورياً للحكم، ولذلك نجدها قد حظيت بصفة ارتباطٍ عضوي مع السياسة في عرض أفلاطون، ويزيد ذلك وضوحاً خصوصاً عندما نعرف أن أفلاطون حينما كان بصدد عمله "الجمهورية" كان مشغولاً بالبحث في أفضل النظم السياسية لحكم الدولة، ولم ير سوى أن أفضلها هو أقدرها على بسط العدل فيها، وذلك ما استخلصه في الحوار الذي دار بشأن العدالة وما تخلله من حيرة عجيبة وقع فيها جراء التعريف الذي قدّمه لها أحد المشاركين وهو "ثراسيماخوس" "Thrasymachus"، والذي في الحقيقة يمثّل رأياً غريباً ومن شأنه إثارة الجدل لحد بعيد، وقد يكون أعطى الأساس لكثيرٍ من الرؤى الفلسفية السياسية وربما حتى القانونية فيما بعد.

كان السؤال الذي يشغل بال أفلاطون يتعلق بماهية العدالة عندما قدم "ثراسيماخوس" تعريفه "في الجلسة التي حضرها مع غيره في مجلس أفلاطون، وذلك كما ورد في الكتاب الأول من محاوره الجمهورية، حيث نقرأ فيه أن "ثراسيماخوس" حاول عدة مرات أن يقدم رؤيته، ولكن ما جرى أنه في كل مرة كان يجري اسكاته من الحاضرين وتجاوزته لغيره!، حتى تحيّن أخيراً الفرصة التي واتته مندفعاً كالوحش الضاري محتجاً على كل ما سمعه من تعريفات للعدالة وأخرها تعريف "بوليمارخوس" "Polemarchus" من كونها "إعطاء كل ذي حق حقه" (Plato, Rep, Sec:331)، ومحتجاً في الوقت ذاته على "سقراط" "Socrates" في التزامه الصمت والاستماع لتعريفات قدمت إليها حسن ما يمكن أن توصف به هو أنها "بلاغات لفظية" قائلاً له: "لو كنت مخلصاً حقاً في سعيك إلى معرفة العدالة لما اقتصر على التساؤل ولقدت بنفسك اجابات ولما اغتررت بتنفيذ اجابات الآخرين، فما أسهل الأسئلة بالقياس إلى الاجابات" (Plato, Rep, Sec:336)، وقدم تعريفه الذي مفاده أن العدالة هي "تحقيق مصلحة

الأقوى" (Plat, Rep, Sec:336)، فما عساه يعني بتعريفه هذا؟، فهو واضح مبدئياً ولا يحتاج عناء التوضيح لفهمه، فالعدالة وفقاً لتعريفه هي في صف الأقوى وليس الأضعف، ولكن كيف تكون عدالة وهي تتجاوز الأضعف؟ فإذا كانت العدالة على هذا النحو الذي ساقه "تراسيماخوس" فإنها إذن عدالة الأقوى على الأضعف بحيث يكون الأخير لا عدالة له!، فهل يصح ذلك إذا نظرنا إليه من جهة أخلاقية؟ هذا ناهيك طبعاً عن القانونية؟، على أية حال، تواصل الحديث في ماهية العدالة حتى تقدم "غلوكون" "Glaucou" الذي استمع لكل ما جرى تداوله، ولم يستمع حسب قوله "إلى أحدٍ يدافع عن أفضلية العدالة على الظلم دفاعاً مقنعاً" (Plato, Rep, Sec:358)، وهو لا يريد غير سماع امتداح العدالة لا أن تكون وسيلة بل هي غاية في ذاتها، ليتحدث بعد ذلك حديثاً أوضح فيه طبيعة العدالة وأصلها أو كيفية نشأتها قائلاً:

"بأن اقتراح الخطأ هو بطبيعته خير - والظلم شر - ولكن شر التعرض للظلم يفوق خير فعل الخطأ، وكنتييجة لذلك، فإنه عندما يظلم الناس بعضهم البعض ويعانون هذا الظلم من دون أن يستطيعوا تجنب أحد الأمرين وتحقيق الآخر، فإنهم سيدركون أخيراً أنه من الأفضل لهم أن يتفقوا على منع القيام بذلك، وبهذه الطريقة يبدأون في سن القوانين والاتفاقات المتبادلة، فيصفون ما يأمر به القانون والعدالة على النحو المنصوص عليه بأنه أمراً قانونياً وعادلاً، وذلك هو أصل العدالة وطبيعتها الجوهرية، فهي حل وسط بين أفضل ما في الدعوى، وهو أن يقترب المرء الظلم ولا يقع عليه العقاب، وأسوأ ما فيها هو أن يعاني الظلم مع عدم القدرة علماً لتتقاه لنفسه، فالعدالة في الوسط بين هذين الأمرين لا تُقدَّر على أنها خير، بل أنها أهون الشر وتجد قيمتها عند أولئك الذين يعجزون عن اقتراح الظلم، فالشخص الحق الذي لديه القدرة على اقتراح الشر ولا يقترفه لا يقبل أن يُستضعف مطلقاً ويخضع لهذا الاتفاق، وسيكون ضرباً من الجنون إن هو قام بذلك، فهذه هي إلى حدٍ ما طبيعة العدالة يا سقراط وهذا هو شكلها وتلك هي الأسباب التي أدت إلى نشأتها وفق هذه النظرية" (Plato, Rep, Sec:358-9).

وعلى ما تقدم فإننا إذا تساءلنا عن بداية حقيقية لفكرة التعاقد ومع أي من التعريفات كانت، فإن اجابتنا تكون مع التعريف الذي قدمه "غلوكون" الذي أتى متوافقاً تقريباً مع المنطلق الذي كان يطمح إليه افلاطون من وراء استعراضه لتعريف العدالة يتماشى مع تصوره "للجمهورية" الذي هو بالأساس "دراسة نقدية لدولة

المدينة"، وما يؤكد ذلك أكثر هو أننا نجد ترديدا له عند "كريتون" "Crito"، ثم نجد له صدئ عند "أبيقور" "Epicurus" (341-270) ق.م الذي تعتبره بعض المصادر أول فيلسوف نظر إلى العدالة بوصفها "عقد اجتماعي" نائيا كونها ملازمة للطبيعة أو أنها "نتاج إلهي" كما تحيل إلى ذلك بعض الأساطير ولو أن فكرة العدالة قديمة جدًا، ولعله بنفيه هذا يريد أن يؤكد رفضه لربطها بما ورد على لسان "هزيود" "Hesiod" (750-650) ق.م حينما قال: "السمك والوحش والطير يفترس بعضها بعضًا لأن العدالة معدومة بينها، أما الناس فقد منحهم "زيوس" العدالة وهي خير وأبقى" (كرم، 2014، ص89)، وما لا شك فيه أن هذه كانت نقلة عملت على تقريب المسافة بين البشر والعدالة، فراجت فكرتها وتردد صداها واسعًا حتى تولاهم الفلاسفة الذين عُرفوا بفكرة "التعاقد" إلى أن وصلت إلى "جون رولز" المقترب اسمه بمسألة العدالة ونظريتها في الفلسفة المعاصرة.

والواضح أننا لو أمعنا النظر في الظروف الموضوعية لفكرة العقد الاجتماعي في مداها الأبعد لأتضح لنا جليًا بأنها في جملتها تدور حول تنظيم العلاقات التي تربط بين البشر سواء بوصفهم كائنات اجتماعية أو سياسية، وأنها إذا كانت تلعب دورًا محوريًا وجوهريًا في التعاقد، فإنها في الوقت ذاته ما كانت لتتحظى بهذا الدور وهذه الأهمية لو لم تكن متعلقة بصورة مباشرة بالعلاقات التي تتوسط التفاعل الاجتماعي بمختلف صورته بما فيها تلك السياسية منها، والثابت أن مسألة العلاقات وارتباطها بالعدالة تُعد مسألة غير قابلة للانفكاك على الإطلاق منذ القدم، فما كان لمجموعة من البشر أن يكون وجودها إيجابيًا من حيث العلاقات التي تربطها إن لم تكن محكومة بالعدالة بمختلف أبعادها، ونعثر في طيات الكتابات القديمة على ما يفيد بأن الأساس الذي يحكم العلاقات ما لم يكن موثقًا بالعدالة فإنه لا ثبات ولا استقرار بل لا دوام فيها البتة، فالعدالة متضمنة لهذه جميعًا ودوامها يكمن في التزام الاعتدال والمساواة، ففي مسرحية "الفتيات الفنيقيات" التي كتب فصولها "يوريبيدس" "Euripides" (480-406) ق.م "ثلح" "يوكاستا" على ابنها بالتزام الاعتدال متوسلة إليه بأن يقدر "المساواة التي تربط الصديق بالصديق، والمدن بالمدن، والحلفاء بالحلفاء، فإن القانون الطبيعي الذي يحكم البشر ليس شيئًا غير المساواة، ولقد فرضت المساواة على البشر والزمتهم الوفاء بالكيل والعدد" (سباين، 1954، ص30)، والحقيقة أن العلاقات بمختلف شروطها تكون أثبت وأكثر أمدًا إذا ما استندت على العدالة والمساواة، وإن كان ذلك قد جرى فيه الربط بين مبدأ الطبيعة من جهة والإنسان من جهة أخرى، إلا أن هذا الربط قد تطور وأخذ صورًا بمضي الزمن تداخلت فيها فلسفات ورؤى فرضتها ضرورات تحول الفكر الإنساني، إلى العهد الذي باتت فيه مثلًا "الثقافة" تُعد

انعكاس مباشر للواقع المادي الذي صار يحكم بل يوظف العلاقات الاجتماعية على اختلافها بأطرها، إلى درجة دعت الكثير من علماء الاجتماع الثقافي إلى التأكيد على أن الثقافة المتمثلة في السلوكيات والممارسات والتوجهات صارت تساهم بقدرٍ كبير في تكوين العلاقات الاجتماعية في مجموعة واسعة من جوانب الحياة، وتنوعت اهتماماتها حيث ركزت بعضها على ممارسة السلطة وبعضها الآخر على العلاقات الاجتماعية الأخرى كالعمل والأسرة والدين والعمل وإلى غيرها من العلاقات، كما تداخل المنظور المؤسساتي Institutional view في الواقع الاجتماعي وعمل على تطويره مدفوعاً بألية التعارف بين المجاميع، ذلك "التعاون الذي في حقيقته يأتي كنتيجة لتلاقي تصورات منفصلة للمصالح المختلفة وليس تسليماً عفويًا لأسطورة الصالح العام" (Haas, 1964, p.33)، ولم يعد إطلاقاً من المقبول الحديث عن النظام السياسي دون الخوض في مجموعة العلاقات التي تربط مؤسساته سواء كانت داخلية أو خارجية، وربما كان هذا ما يرمي إليه "أرسطو" حينما تحدث عن تنظيم البنية في محاولة منه لملامسة مسار أكثر تطبيقاً وفاعلية لأي نظام سياسي "إن دور تنظيم البنية المعرفية الذي ينسبه "أرسطو" إلى "الاقتراع" ربما ينتمي اليوم إلى "العلاقات الدولية"، حيث أصبحت حالة حياتنا اليومية ذاتها، فالتفلسف حول الحالة المثالية بمعزل عن غيرها أو التنظير حول الأنظمة السياسية في صورة مجردة صار بلا معنى تقريباً" (S.Hoffman, 1960, p.4)، ولذلك صرنا نرى تغيراً طرأ على فكرة العقد الاجتماعي حينما تناوَلها فلاسفة القرن العشرين، وقد تبلور ذلك التطور بصورة واضحة في الربع الأخير خصوصاً بالصورة التي تجلت عند "جون رولز"، ضمن طرحه "نظرية العدالة" الذي نلمس فيه بوضوح القول بفكرة "العقد العالمية" التي نجد أساسها في فلسفة "كانط"، التي كانت تحظى بعناية خاصة عند "رولز" في عدد من محاضراته ومنشوراته بل كان يعيد التفكير بصورة متواصلة في العلاقة الحاصلة بين نظريته ونظرية "كانط"، لدرجة يرى معها بعض النقاد أن نظرية "كانط" كانت ملهمة بشكلٍ فاعل "رولز" في مشروعه، حتى جرى اعتبار "الموقف الأصلي" "Original position" "رولز" على أنه ذاك البعد للشيء الذي تمثل في "النومين" "Noumenon" أو "الشيء . في . ذاته"، ومن ثم الموقف الأصلي هو بمثابة التفسير الإجرائي للاستقلالية الكانطية، والمرء عند كلٍ منهما يسعى لترتيب ذاته مع ما هو خارج عليه من خلال البحث عن الانسجام والتناغم مع ما حوله، فقد كان "كانط" يعتقد بأن لدى الإنسان التزام أخلاقي "لتعزيز الانسجام المنهجي للغايات بين البشر" (H.J.Paton, 1947, p.163)، وبالتالي يسعى الناس لترتيب حياتهم الاجتماعية والسياسية ويقربهم ذلك الالتزام بصورة تدريجية إلى حالة من العدالة العالمية الشاملة والسلام

الدائم، وذلك بحكم طبيعتهم العقلانية التي تجعل لهم غايات أخلاقية ينشدون تحقيقها، ووفقاً لوجهة نظر "كانط" فإن ما يعزز هذا الالتزام هو العقل الذي يعتبر قوام الحياة الأخلاقية، إذ أنه يتضمن المبادئ الأخلاقية وكذلك السلوك الأخلاقي، وما يميزه هو استقلاليته التي تُعد في نظر "كانط" الأساس الذي يعطيه امكانية التطبيق الشامل المنظور إليه بوصفه "أساس للأخلاقية العالمية"، وعليه تجد أن المعنى الأخلاقي عند "كانط" يفتح حتى يصير أو يدل على معنى "التعامل مع الإنسانية"، وذلك لما كان صادراً عن العقل والحياة الأخلاقية، وبما أن الفرد "مُلزم" وفقاً للواجب فإنه "لذلك يستطيع" لما كان ينتمي إلى "مملكة الغايات" (كانط، 2020، ص83)، التي يعتبر كل فرد من أفرادها مستقلاً أي "ملكاً في هذه المملكة"، بحيث يمكنه صياغة قانون يتفق مع ما ينشده كل من في هذه المملكة، على أن يكون هو نفسه خاضع للقانون الذي يسودها ويتفق مع "الخير الأقصى أو التام الذي ينطوي على الفضيلة والسعادة من الناحية العقلية" (كانط، 2020، ص28)، مملكة أو عالم يتمتع فيه الفرد بحرية "الخير الأقصى" "Das hochste gut" أي الحرية التي لا تتعارض مع مثل الحرية التي يتمتع بها غيره في ذات المملكة، وهذا يمكن أن يتحقق من خلال اخضاع الجميع لنسق قانون عالمي موحد.

على ما تقدم يمكن الاتفاق مبدئياً على أن فكرة "حالة العدالة العالمية أو الشاملة" وفقاً للمنظور الكانطي تنطوي فعلياً على ما يؤسس للمؤسساتية "Institutionalization" بما أنها تقول بتطور مفهوم العقلانية وصورورها، وهي مؤسساتية تتسع لتشمل العالمية، وهي الفكرة التي تلففها "جون رولز" في طرحه بحيث صارت تلعب دوراً محورياً في التأسيس للعلاقات الدولية العالمية، وبالتالي فهو إن كان قد عمل على تقديم نظرية سياسية، فإنها لا تُعد نشأراً عن ما سبقها من نظريات تسعى للإمام والتمام بكل ما يتصف ويتصل بالسياسية، وعليه فإن رولز رغب في جعل العلاقات الدولية ضمن طرحه الرامي لنظرية الدولة العالمية، وإن كان البعض يرى عدم تأثير رولز التام بـ"كانط" إلا أن الواضح أن ذلك ليس دقيقاً، فمشروع رولز يمكن اعتباره امتداداً لرؤية "كانط" إن لم يكن "كانطي" بالأساس، بل هناك من يذهب إلى أبعد من ذلك حينما يقول بأن فلسفة رولز التعاقدية ليست إلا مزيجاً من فلسفتي "هوبز" و"كانط".

2.2 العلاقات من المحلية إلى العالمية:

كان من مساوئ مرحلة "عصر التنوير" "Age of Enlightenment" (1715-1789)، أنها رسخت "الفردية" "Individualism" بحيث أضحي المجتمع الغربي مجتمعاً فردياً، فسقطت الفضيلة من حسابات المجتمع بعد أن فقد أفرادها الإحساس بالقيم، وكان لذلك نتيجته الطبيعية

حيث لم تعد للمجتمع أي فكرة يمكن القول أنها "مرجعية أساسية" "Prima datum" عن الفضيلة، الأمر الذي أفضى إلتنامي الأحكام المستوحاة من الإحساس الذاتي تبعًا لكل فرد على حدة، وقاد نحو انتشار النزوع نحو "الوجودية" Existentialism إلى جانب "ذبوع النزعة الشكوكية التي باتت تميز طبيعة كل فرد" (Alasdair, 2007, p.118)، لذلك لم يخطئ رولز حينما تصور الكائن البشري على أنه موجود فرد ومعزول يمتلك حقوقًا لا تتأطر بالزمان، وعليه بالمقابل يدرك رولز المغزى الأبعد للهدف من وراء فكرة العقد الاجتماعي، وهذا ما جعل من يُنظرون للعقد يذهبون للقول بأن الغاية من وراء التعاقد كانت منذ هوبز وحتى رولز تقوم كما تقوم على إيجاد آلية "التقريب" بين أفراد مجتمع العقد، وتمكينهم من ثم من الاقتناع بضرورة التسليم بـ"دستور" يضمن لهم ممارسة حرياتهم المتمثلة في اختيار نموذج الحياة الذي يتبدى لهم أنه أفضل لهم من غيره، إذ الثابت والمؤكد هو أنهم ينطلقون من رؤى مختلفة باختلاف ثقافتهم ومأخذهم، لكن ذلك لا يمنع من ضرورة تحديد بنية اجتماعية أساسية توطر علاقاتهم وتعمل على تكيفها وهذه البنية هي "الهيكل المتميز للإطار الاجتماعي، والغرض من أجزائها ودورها هو ما يفسر وجود مبادئ مختلفة من النفوس والموضوعات" (Rawls, 1993, p.40)، وفوق هذا كله، ينبغي الأخذ في الاعتبار ضرورة العمل على تهيئة كل فرد منهم لتقبل فكرة المأسسة، والتأقلم على العمل في ظلها ووفق شرعيتها انطلاقًا من نداءات الحقوق والواجبات، وعليه فإن تلك البنية الاجتماعية الأساسية تحدد من خلال "الطريقة التي توزع بها المؤسسات الاجتماعية الرئيسية الحقوق والواجبات الأساسية وتحدد تقسيم المزايا من التعاون الاجتماعي" (Rawls, 1971, p.7)، وهذا بطبيعة الحال ما هو موكل للسياسة على وجه الدقة، وذلك لما كانت السياسة تهدف إلى العمل على ضمان التسيير الأمثل باتجاه أجدى الطرق وأفضلها نحو الإدارة الناجحة، التي تركز جهدها لضمان إحداث العلاقات الجيدة بين أفراد المجتمع المعنية به من جهة، وبينهم وبين دولتهم من جهة أخرى وبين مجتمعهم والمجتمعات الأخرى، أي بين دولتهم والدول وبقية الدول بالمعنى السياسي.

إذن مجتمع رولز هو مجتمع تُديره المؤسسات التي بإمكانها اقرار المساواة Equality ، وهذا يتماشى مع إيمانه بضرورة فكرة التعاقد التي ينطلق منها، ولذلك رأيناه يوكل للسياسة مهمة ضمان التسيير الأمثل نحو الإدارة الأمثل، والسياسة المقصودة هنا هي تلك التي تنطوي على ما ينتجه النظر العقلي الفلسفي الذي يأخذ في اعتباره التركيز على ما يعترى المجتمعات من قلق واضطرابات وفوضى قد تعصف بها، حيث لا يمكن استكناه أسرار المجتمع بل حياته إلا من خلال الاستفادة من التأمل والنظر العقلي،

الذي يسبر غور الدوافع من وراء اصطراع الخير والشر ما إذا كانت إيمانية دينية أو ايدولوجية أو حتى اقتصادية، أو ناشئة عن عوامل طبيعية ربما فرضتها ظروف جغرافية ما، ولهذا لم يقصد رولز تجاهل الأخلاق والدين اللذان يميزان كل مجتمع على مستواه المحلي، أي أنه يقول بتبرير فلسفي يمكنه من خلاله تمرير وجهة نظره القائمة على "المأسسة" اللازمة لاستقرار المجتمع، وهي التي عرضته لنقد "ريتشارد رورتي" حينما اعتبر ذلك "وهماً مؤسسياً" يعتبر في أبعاد معانيه "وهماً فلسفياً"، والواقع، أن رولز ربما أراد من وراء ذلك أن لا يقع في ما وقع فيه من سبقه من الذين نظروا للمجتمع والسياسة أمثال "ميكافيللي" و"هوبز" و"اسبينوزا"، فالسياسة معنية أكثر من غيرها كونها في تفسيرها الأبعد هي أولاً الحرب المستمرة بوسائل أخرى كما يقول "مونتسكيو" (1689-1755م) "Montesquieu"، الذي لا يؤيد فكرة العقد ولا القول بالمساواة في الحقوق بين البشر.

وبطبيعة الحال ستنشأ مشكلة العدالة بوجود العلاقات والمؤسسات، إذ ما من شك أنه ما من علاقات ومؤسسات إلا وهي صائرة وفي صيرورة مستمرة، ولن تكون هذا الصيرورة في اتجاه واحد دون أن يعترضها انحراف أو انجراف نحو ما يزعزع الاستقرار ويسلب القرار، ذلك أن كل صيرورة في جوهرها إما أن تكون مستقرة أو مزعزعة، وعليه دفع رولز بضرورة التزام العدالة طالما توفرت شروط وجودها لما يحدده وجودها من شروط "تحدد ظروف العدالة بعض الشروط الأساسية التي يجب أن تكون موجودة إذا كانت مشكلة العدالة ستنشأ أصلاً (Rawls, 1971, p.22)، وهذا يعني أنه كلما كانت هناك حاجة لإدارة انتظام لسلوكيات وفرض عدالة لمقدرات وحقوق وواجبات، كانت هناك ضرورة للعدالة التي موضوعها مطابق لمشكلتها والمتمثل في "البنية الأساسية للمجتمع، أو بشكل أكثر تحديداً، الطريقة التي توزع بها المؤسسات الاجتماعية الرئيسية الحقوق والواجبات الأساسية، وتحدد تقسيم المزايا بالتعاون الاجتماعي" (Rawls, 1971, p.7)، فهذه البنية لم يسبق للتاريخ والنظرية الاجتماعية أن عرفها مثلها بصورة أوسع أي في شكل دولية عالمية، على أن ذلك لا يمنع من تصورهما واحداثها وتكون على غرار صورتها المحلية، بل البدء من تلك المحلية لتعطي الأساس للعالمية "البدء من البنية الرسمية الحالية والتي قد تجسد بصورة معقولة مبادئ العدالة، ومن ثم القول بأن مفهومنا الأخلاقي ينطبق على هذه البنية" (Rawls, 1993, p.43). ورولز إذ يلقي اهتماماً بهذه البنية الأساسية فهو يرمي لمقصد أبعاد منها يخدم مشروعه العالمي، بحيث تكون هذه البنية المحلية الأساسية كنقطة أساس تعطي القاعدة لتشييد المشروع العالمي، لما في البنية الأساسية من آلية تلائم تلك العالمية بما أنها "نظام عام من القواعد، وأقصد أن

كل شخص مشارك فيها يعرف ما سوف يعرف إذا كانت هذه القواعد ومشاركته في النشاط الذي تحدده هي نتاج اتفاقية، فأني شخص مشارك في مؤسسة يعرف أن القواعد تطلب منه ومن الآخرين، وهو يعرف أيضاً أن الآخرين يعرفون هذا وهم يعرفون أنه يعرف هذا" (Rawls, 1971, p.)، فما يعرفه الفرد هنا وكل فرد من أفراد المجتمع بحيث بدا كاتفاقٍ عام أو توافق عمومي هو أنهم إذا أرادوا مجتمعاً منظماً أن يلتزموا بتصورٍ مشترك يخدم غايتهم "إذا كنا نتطلع للنجاح في إيجاد أساس توافق عمومي، فعلينا أن نقوم بتنظيم أفكار ومبادئ معروفة جيداً، بكيفية جديدة بهدف تشكيل تصور للعدالة السياسية" (رولز، 2004، ص99)، وعليه يستقيم القول بأن رهان رولز على ما اعتبرها سماها بـ"مبادئ العدالة" صار واضحاً من كونها تقبل بأن تكون نمطاً يمكن سحبه والسير على غراره في المجتمع العالمي الذي يطمح لتحقيقه، والواقع أنه جرى النظر إليها عند كل من سبقوه من فلاسفة العقد على أنها لن تكون مرفوضة من كل الأحرار والعقلانيين وكل من يهتم بمصالحه الذاتية لأنها تحدد الشروط الأساسية لترابطهم وعلاقتهم "يجب أن تنظم هذه المبادئ جميع الاتفاقيات الأخرى، إنها تعين أنماط الشراكة الاجتماعية وأشكال الحكومات التي يمكن تأسيسها، وهذه الطريقة في النظر سوف أدعوها العدالة انصافاً" (Rawls, 1999, p.10)، والواضح أن رولز إذ ينحو هذا النحو، فإنه لم يأت بجديد بل بشيء هو مطروح من قبل في الفكر الفلسفي، فكثيراً ما جرى النظر للعلاقات الدولية باعتبارها جزء من مشروع أكبر، بحيث يشمل مجتمعات أوسع بغرض تجاوز الفصل بين ما هو محلي وما هو دولي بغية نشر السلام وتحقيق مجال حيوي أوسع بين الذين يسعون لتطوير علاقاتهم ولا يواصلون "الكتابة باللون الرمادي على اللون الرمادي" وفقاً لما يعنيه هيجل بهذه العبارة سياسياً، حيث لم يعد هناك للدولة "المثالية المعزولة عن غيرها أو التنظير لنظام مجرد أي معنى تقريباً" (S. Hoffman, 1960, p.4)، إذ ما من شك أن عوامل الحياة متصلة ببعضها في صورة متفاعلة، والميل للتعاون والاتحاد بين البشر إن لم يكن ظاهراً فهو خفي دائم الدفع للوجدان الإنساني نحوه، والشعوب بطبيعتها ترفض نمطاً حياتياً يفرض عليها القطيعة القديمة، وقد ساعد التطور الرهيب الحاصل جراء التوسع في العلوم والمعارف ووسائل الاتصال لدفع الشعوب على اختصار المسافات ومحاولة استباق الزمن، وزاد من ذلك طبيعة "الثورة" التكنولوجية المتسارعة التي تتوالى فيها الاكتشافات والاختراعات التي تُجني ثمارها من خلال الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية بسرعة يصعب اللحاق بها، وتضحى معها مفاهيم عديدة تندرج ضمن ما عناه هيجل باللون الرمادي في السياسة بما فيها مفهوم الحدود والقطيعة بين الشعوب على أساسها، وبالتالي إذا كان على المرء أن "يتخيل خريطة للعالم

تظهر الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، فستظهر على أنها شبكة معقدة من المصالح والعلاقات التي تعبر وتعكس الانقسامات السياسية، وليست خريطة قتالية للدول والحدود، ولكنها خريطة تنبض بحقائق الحياة اليومية" (D. Mitrany, 1970,p.74) ، فكل معنى سياسي للدولة وللعلاقات وفقاً لهذا التصور بات مسناً شائخاً ولا يكفل اللون الرمادي له عودة شبابه ولا حتى وعيه.

3.2 عالمية العلاقات الدولية:

مما لا شك فيه أن العلاقات الدولية كما العلاقات الاجتماعية تتضاعف يوماً بعد يوم سعةً وتعقيداً، كلما ازداد أو قلَّ تحقيق الامكانيات البشرية، ويظل ذلك ضمن الحياة الانسانية التي لها سننها وقوانينها التي ليس هناك ما يمنع من اقامة الترابط بين مؤسساتها المختلفة واحداث نوع من الانتظام في المراحل التي تتبعها هذه المؤسسات في تطورها وتفاعلها، وليس بالإمكان على الإطلاق أن ينكر أيًا كان الأثر الجذري للأوضاع الاقتصادية في عصر من العصور على مجمل الحياة البشرية والعلاقات الدولية بصفة خاصة، ومن ثم فإن هذه العلاقات أخذت في تطورها اتجاهات شتى جعلتها محكومة بقوانين مختلفة وليس بإمكان أيًا منا أن يدعي بأنها خاضعة للسنن والقوانين التي تخضع لها القوانين الطبيعية من حيث النظام والتماثل، مما يمهّد لنا إمكانية التنبؤ بمصيرها أو الأحداث المترتبة عليها، بقدر ما يمكن ادراك التعقيدات والتقلبات المترتبة على تقاربها أو تباعدها، ومعرفة الدوافع الكامنة وراء أصولها سواء كانت قريبة أو بعيدة وفقاً لطبيعة الحكمة، مرة بالتأمل وأخرى بالتقليد وأخيرة بالتجريب، وفي كل مرة كان القصد من وراء ذلك بلوغ الحكمة التامة التي كانت ولا زالت وستبقى موضوعاً للدوافع الانسانية منذ الأزل وستظل إلى الأبد.

ولما كان الإنسان بما وُهب يتمتع بالنظر العقلي الذي يمكنه من استبطان واستنطاق ما يخضع لإدراكه وما يكون موضوعاً لتأملاته من جهة، وأنه يمكن أن يكون الفاعل الذي له اليد الطولى في ما يجري من حيث إحداثه وأحداثه، وكذلك لما كان يملك الاختيار والمبادرة والفعل فإن وجوده يفرض عليه في الوقت ذاته أن يكون مسيراً في كثير مما يجري حوله من تغيير، وذلك كله يتم في عملية برمتها تشبه الحكمة "الوجودية" "Existentialism" القائمة على فرضية القلق بما أن هناك (إما...أو) أي "عملية الاختيار" الجارية بين هذا الخيار أو ذاك، كما تفرض عليه في الوقت ذاته أن يكون مسؤولاً بما أنه محكوم عليه بالحرية.

وبهذا يمكن القول بأن طبيعة الإنسان ذاته تعطي الأساس لإحداث العلاقات الاجتماعية ومن ثم السياسية، كما تقبل الانضواء تحت المؤسسات والعيش في كنفها، وتصغر تلك المؤسسات بحيث تجيء محلية

أو خاصة بدولة، كما تقبل الاتساع وتكبر بحيث تصير عالمية، تلك المؤسسات التي راهن "رولز" على دورها في احداث العلاقات الدولية المدسرة "إنني أفهم الدستور السياسي من خلال المؤسسات الكبرى، وما ينطوي عليه من ترتيبات اقتصادية واجتماعية أساسية، وبالتالي فإن الحماية القانونية لحرية الفكر وحرية الضمير والأسواق التنافسية، والملكية الخاصة لوسائل الانتاج والأسرة الأحادية كل هذه جميعاً هي أمثلة على المؤسسات الاجتماعية الكبرى، ومجتمعة بوصفها مخطط واحد" (Rawls, 1971, p.7)، فالمؤسسات لها الدور الأبرز في توجيه الأفراد وتمكنهم من تحديد الاتجاه الذي يتطلعون إليه والغايات التي يصبون لها لما كانت متماشية مع تطلعات المجتمع "تحدد المؤسسات الرئيسية حقوق البشر وواجباتهم وتؤثر في رؤيتهم للحياة، وما يمكنهم أن يتوقعوه وكيف يمكنهم أن يأملوا في القيام به" (Rawls, 1971, p.7)، وكتيجة لذلك، فإنه إذا كان للأفراد من تطلعات يتوخونها فإن للمجتمع تطلعاته التي يتوخى المضي قدماً نحوها، وجميعها لا تتحقق إلا من خلال العلاقات المتبادلة سواء بين أفراد المجتمع الواحد أم للمجتمع مع المجتمعات الأخرى، وبالتالي فإن العلاقات الدولية هي نتيجة تحدث تبعاً لعوامل ثلاث: أولاً: المحيط الذي يتحرك فيه الإنسان مفضي بطبيعته لإحداث العلاقات.

ثانياً: الطبيعة التي يتمتع بها الإنسان ذاتها تقوده نحو العلاقات.

ثالثاً: طبيعة المجتمع ذاته دائمة التوجه نحو احداث العلاقات مع المجتمعات الأخرى.

والآن، على ما تقدم يمكننا أن نتساءل عن طبيعة العلاقات؟

لما كانت العلاقات في صميمها نشاط يتضمن نزوع ما لجماعة، لذلك كانت بطبيعتها تبادلية ومتغيرة ومعقدة تبعاً لنوع النشاط "تشارك الدول في علاقات اقتصادية وسياسية وثقافية دولية معقدة" (Beitz, 1979, p.44)، ذلك لأنها تتأثر بتداخل العوامل الثلاث الأنفة الذكر، وما تحدثه في بعضها البعض من تأثير وتأثر، والمجتمع الذي لا يتصدى بالبحث في مسألة القوى العاملة في تكوينه من أجل تنشيطها واستغلالها باستثمارها في علاقاته الدولية محكوم عليه بأن يعيش حياة تكرر ذاتها مع اشراقه شمس كل صباح وتسلمه للمجهول مع غيبيها، فأفراد المجتمع يحتاجون لتوجيههم خصوصاً وأنهم كما يقول رولز " لا يعرفون مكافئهم في مجتمعهم" (Pogge, 1988, p.p234-5)، وبالتالي متى جرى توجيههم التوجيه الأمثل فإنهم سيحققون حتماً الاستحقاق الذي يحقق مصلحة مجتمعهم.

ويفترض بأي جهد إنساني من الناحية الاجتماعية أن يرمي آخر الأمر إلى الإسهام في رقي الإنسان واكتماله من خلال اكتسابه حظوظاً جديدة من الحكمة التي تضمن له حياة الكرامة، فالعلاقات الدولية

هي كذلك بما أنها جهد إنساني ومن ثم فإننا إن أردنا لها أن تكون إيجابية فإنها مطلوب منها إن لم يكن مفروضاً عليها أن تقوم بوظيفتها وتنتهي إلى غايتها، وينبغي على ذلك أن يكون أحد أهم الأدوار الواجب التماسها من خلالها هو البحث عن العوامل التي تبعث على التغيير نحو التقدم وتملكنا ما نستطيع به التمييز أو الفصل بين ما يوقعنا للخلف والتخلف وما يدفعنا للأمام والتقدم، وحتى لا تتشابك العلاقات بصورة سلبية تؤدي في نهاية المطاف إلى التدافع السلبي نحو المكاسب لذلك يقول رولز بضرورة تضمن العلاقات للمبادئ المألوفة أو المعروفة ويقصد بها مبادئ العدالة، التي في نظره يتم الوفاء بها بفضل العديد من المنظمات المختلفة التي تخضع لأحكام قانون الشعوب الديمقراطية والمكلفة بتنظيم التعاون فيما بينها والوفاء ببعض الواجبات التي جرى الاقرار بها، ويضرب رولز كمثال لبعض تلك المنظمات "الأمم المتحدة"، التي يمكن من خلالها ادانة المؤسسات المحلية التي تنتهك حقوق الإنسان، والتي لها حق اتخاذ الاجراءات الرادعة في الحالات القاسية، وتلك الإجراءات من ضمنها العقوبات الاقتصادية أو حتى التدخل العسكري، ويرى رولز أن هذه المبادئ المألوفة لا تختلف عليها الشعوب الحرة والديمقراطية وذلك لأنها معترف بها منذ زمن طويل لما كانت تنتمي إلى ما أطلق عليه "قانون الشعوب" "The law of peoples" ويوردها على النحو الآتي:

أولاً: إنَّ الشعوب و(كما تنظّمها حكوماتها) حرة ومستقلة، وينبغي احترام حريتها واستقلالها من قبل الشعوب الأخرى.

ثانياً: إنَّ الشعوب متساوية وتُعدُّ أطرافاً في اتفاقياتها الخاصة.

ثالثاً: إنَّ الشعوب تملك حق الدفاع عن النفس، لكن لها الحق في شن الحرب.

رابعاً: على الشعوب أن تلتزم بواجب عدم التدخل.

خامساً: على الشعوب الالتزام بمعاهداتها وتعهداتها.

سادساً: يجب على الشعوب مراعاة قيود معينة في سير الحرب التي (يفترض أنها دفاعاً عن النفس).

سابعاً: على الشعوب احترام حقوق الإنسان. (Rawls, 20, 1993, p.46)، ولا يفوت رولز أن يذكر بأن من يُدير العلاقات وما يتخللها من اتفاقيات ومعاهدات فيما بين الشعوب هم من رشحوا على أن يحظوا بصفة ممثلين عنها، وأن هؤلاء الذين جرى ترشيحهم هم بالأساس أفراداً من تلك الشعوب، وأنهم رغم كونهم كغيرهم "لا يعرفون مكانهم في مجتمعهم" إلا أنهم يعرفون أنهم أطرافاً في اتفاقيات ومعاهدات تعمل على ضمان حقوق مجتمعهم ولذلك قال: "الأطراف كممثلين للأمم مختلفة تمثل دولاً مختلفة هم" ممثلو

دول" (Rawls, 1971, p.378)، إنهم يمثلون الشعوب في العمل على تنفيذ هذه البنود التي هي قانون الشعوب، والتي من الواضح أنها تعني كل شعب على حدة ولكن تم توسيعها بما يتفق والفكرة التي يعول "رولز" على أن تجد صداها وتأخذ مجرى التنفيذ من أجل تحقيق المجتمع العالمي، فتصير فكرته المثالية هذه قد نحت طريقها نحو الواقع حتى يتحقق ويسود السلام والاستقرار العالم بأسره، ولا يعني ذلك إلغاء المنظمات المحلية الداخلية لكل شعب، بل بالعكس لو لم يتم الإبقاء عليها لما فكر رولز بالأساس في ضرورة إيجاد "الممثلين"، فهم يمثلون تلك المنظمات التي للشعب وعليه يمثل كل ممثل "شعباً" يُعرّف بأنه "الأشخاص وأسرهم منظوراً إليهم على أنهم اعتباريون ومنظمون من قبل مؤسساتهم السياسية التي تحدد سلطات الحكومة" (Rawls, 20, 1993, p.p. 47-48 n. 16)، وازاء عملية كهذه من ابرام العلاقات الدولية وتكاثف الجهود بإيجاد الممثلين للشعوب وبما لهذه العملية من عمل أهلي محلي لكل شعب على حدة، ومن ثم التنسيق في إيجاد الممثلين الدوليين يحق لنا طرح هذا السؤال الذي مؤداه: ترى هل ثمة قانون يتم الرجوع إليه لتنظيم العملية عند الخلاف والاختلاف بين الممثلين؟، وبعبارة أخرى، هل يمكن سن قانون يُرجع إليه في احداث علاقات متوازنة؟

4.2 امكانية القانون الدولي العام الذي ينظم العلاقات الدولية:

لما كان كل شيء محكوم بعدم الثبات والتغير، فإن ذلك يسري أيضاً على الخير والشر والحقيقة والزيف وكل ما يمت بصلة للإنسان الذي يخضع للتحويل والتبدل والتقلب في ما يدور في فكره وقناعاته ومنطلقاته وغاياته، لذلك كانت العلاقات الدولية متبدلة متغيرة متقلبة كما الإنسان والمجتمعات، وهذا لا يدعو للعجب إذا ما تذكرنا أن العلاقات في معناها الأبعد هي نتاج لتفاعلات البشر، ومن ثم فإن الأحكام المرتبطة بها توصف بالنسبية لكونها تنشط في وضع وتكون على العكس في آخر، كما أنها قد تبدو مهمة وملحة في حين ولا تبدو كذلك في حينٍ آخر، وتصير واجبة بالضرورة في مرحلة وتزول بزوال وجوبها أحياناً، وهذا ما جعل العلاقات الدولية تختلف باختلاف المجتمعات والعصور، إلا أنها رغم الاختلاف تبقى محكومة إن صح القول بأسس مشتركة قد يقال بأنها لا تتبدل ولا تستبدل بتبدل الزمان والأمصار، فمثلاً الحب والكراهة والأمل واليأس والشك واليقين والتسامي إلى الخير ودفع الشر كل هذه كانت ولا زالت تلح على أي مجتمع قديماً أو حديثاً بأن يكون منظماً ملتزماً بقوانين تضمن تلاحمه إذا كان يسعى إلى التفاعل الإيجابي في علاقاته الاجتماعية المتبادلة، وماذا عليه من دور حينما يتعلق الأمر بعلاقاته الدولية؟ فهل عليه أن يتعاطى في علاقاته الدولية للدرجة التي يتماهى فيها مع غيره بحيث يقبل ما يرفضه مثلاً؟ الواقع لا، إذ يتعين على

المجتمع وهو يجري تبادلاً في علاقاته الدولية أن يحافظ على جوهره الباقي المكوّن له بالأساس، فلا يلتزم مثلاً تجريباً قد لمسه عند مجتمع ما لدرجة يضيع معها مطلقاً يؤمن به، أو يتخلى عن نسبة لمصلحة مطلق للمجتمع آخر، وحتى لا يتم التعدي أو التجاوز من مجتمع على آخر بطرق غير مقررة ومشروعة، يذهب "رولز" للقول بضرورة وجود قانون يتفق مع الممارسات الدولية ولا يختلف عن القانون الداخلي المنظم للمجتمع "وضع قانون الشعوب وتصميمه على غرار كيان الدولة القائم من خلال تطبيقه على مبادئ وقواعد القانون والممارسات الدولية" (Rawls, 20, 1993, p.p. 47-48 n. 16)، وبعبارة أخرى، لا ينكر رولز بوضوح ما لدى كل شعب من خصوصيات تخصه وتميزه عن غيره، غير أن ذلك لا يمنعه من التأقلم مع وضع دولي يجد نفسه فيه محكوم بقانون دولي طالما أن هذا المجتمع يسعى نحو إيجاد مناخ يستوعب علاقاته الدولية، ولديه من المنطلقات ما يجعله لا يختلف عن غيره من المجتمعات وما يجعله في تناغم وانسجام معها ويجد نفسه له القدرة على التكيف الإيجابي نحوها، ولعل السؤال عن المصير والانشغال به أو تلك المنطلقات، من العوامل التي توحد بينه وبين غيره من المجتمعات الأخرى، إذ يُعد البحث في المصير خاصية متأصلة لدى البشر عموماً، ولا يجدون لها من متنفس غير النزوع العلمي الذي به وحده يمكنهم اشباع رغبتهم في تجاوز ما يبدو من ما يعرض لهم من أحداث والولج إلى بواطنها التي تنطوي عليها، ومن ثم استوضح المعاني واستخلاص العبر، والأخذ بالسعي الحثيث لإصابة الحقيقة المتصلة بالواقع والظفر بها بما يضمن الاجابة عنالسؤال المتعلق بالمصير، والمجتمع ومثليه إذا ينشغل بذلك لا يصطدم بشيء يجد من حريته نحو مطلبه، إلا إذا ما بدا منه ما يُعد تجاوزاً على غيره من المجتمعات في علاقاته بها، حينها يصطدم بـ"قانون الشعوب" الذي له الحق في رد أي سلطة محلية تتجاوز ما خولت به "من المرجح أن يجد قانون الشعوب المعترف من السلطات التقليدية المرتبطة بالدولة" (Rawls, 1971, p.378)، أي دولة كانت طبعاً، وحتى لا تكون مسألة المصير مقلقة في المجتمع وأوضاعه الاجتماعية على أنه لا ينقصه العقل في السلوك، ولما كان منطلقاً من هذا الأساس فإنه سيختار الحياة العادلة أخلاقياً لأنه لم يعد هناك ما يحول بينه وبين العدالة كمسلك وسلوك بما أنه تخلص من تحيزاته وآرائه وأهوائه التي تمثل "حجاب الجهل" "The veil of ignorance"، والأمر كذلك بالقياس إلى المجتمع، فإنه إن عدنا به وطبقنا عليه ذلك فإن مبادئ العدالة السابقة على حجاب الجهل ستتحرك فيه ويقوم بتخليتها على منطلقاته ودوافعه وميوله وتحيزاته بما فيها تلك المتعلقة بالمصير الخاص به "يتم إعادة استخدام حجاب الجهل المطبق على الشأن

المحلي وسحبها على المستوى الدولي لإلغاء التحيزات المتعلقة بالمصير التاريخي" (Rawls, 1971,p.378)، ويصير مجتمعاً دولياً محكوماً بمصير عالمي.

ومما لا شك فيه أن سعي مجتمع ما لفهم خصوصياته ومحاولة تقديم المعالجات لها بما يجعلها تتفق مع خصوصيات غيره، يساعده في خلق العلاقات مع الدول والمجتمعات الأخرى وفهم تاريخها وتفاعلها وتطورها، فلكل مجتمع محتواه الذي يتألف منه من مشاعر وآمال وأحلام وتطلعات ومآثر يتباهى بها وتحدث فيه تفاعلاً فيما بين أفرادها وتشكل عناصر قوته ووحدته، وعليه فالعلاقات الدولية وبالنظر لما تنطوي عليه المجتمعات تدفع للبحث عن أسباب التناظر، خاصة وأن كل فعل بشري في بعده الأخير إذا نظرنا إليه علما المدى الأبعد هو نتيجة تفاعلات متعددة، مما يعطي الأساس للمجتمع بالتحرك نحو هذا الاتجاه الذي يخدم أفرادها بشكل عام، وهذا أيضاً ما يجعل التعاون أمراً غير مستحيل وثمة أدلة جرت تجربتها رغم جميع الصعوبات "إن التعاون الدولي المكثف في بناء المؤسسات هو احتمال قابل للتطبيق" (Rosas, 1995, p.p.61-78)، ويتمكن بعد ذلك المجتمع من طرح القلق الذي يطارده جانباً، ويشعر بأن غيره يشاركه اضطرابه وقلقه الذي يدعوه للخوف من كوارث يتوقع حصولها، فيقبل على الدفع نحو تنشيط العلاقات وتوجيهها التوجيه الأمثل بما يضمن له البقاء والسلام.

5.2 النقد:

يمكننا القول من خلال ما جرى استعراضه أن وجهة نظر رولز بالإجمال تدور في فلك الليبرالية بداية من الفرد "الفردية" إلى الجماعات "المجتمع"، وينسق يتسق مع النسق "الكانطي"، والواقع، أنه كان على رولز تخطي كانط وإلقاء نظرة على "هيجل" "G.Hegel" وخصوصاً النقد البناء الذي وجهه إلى "كانط" على وجه التحديد في مسألة "الفردية الليبرالية"، وقد أورد ذلك في كتابه "مبادئ القانون"، حيث رأى بأن "كانط" لم يميز بين "الأخلاقيات الموضوعية" "Sittchkeit" و"الأخلاقيات الذاتية" "Moralitat"، ونظر إليهما بأحما على تقارب وثيق ببعضهما لدرجة أنه أقر بصورة وحيدة للأخلاقيات متمثلة في الثانية أي الأخلاقيات الذاتية، في حين أن الأخلاقيات الموضوعية هي التي في الحقيقة تتناول المعايير التي تتقاسمها "جماعة" ما، من منطلق اعتبارها "أساس جوهري إلزامي" لأي عنصر في الجماعة، ومن خلالها تبدو الإمكانيات الأخلاقية الموجودة ضمناً في نط حياتها، بينما الأخلاقيات الذاتية تأخذنا إلى مبادئ أقل ما توصف به أنها "مجردة" يصعب تحقيقها في إطار الجماعة، ولا يستقيم قرارها والمطالبة بها إلا متعارضة الذات مع الجماعة أو "الأنا مع الآخرين"، وعليه لو أن رولز تناول نظرة هيجل

هذه لكانت بالتأكيد قد أحدثت نتيجة مختلفة بصورة جذرية في طرحه، ولكننا رأينا له رؤية فلسفية للعلاقات الدولية ربما تكون أكثر توازناً.

3 نتائج البحث:

- 1- أن مسألة العلاقات الدولية ليست بالجديدة، بل هي قديمة وتعود للفلسفة اليونانية التي لفلاسفتها الفضل في قصب السبق في تناولها.
- 2- إن نظرية العقد الاجتماعي قد تضمنت ضمن أفكارها العلاقات الاجتماعية بصورة أساسية، الفكرة التي يمكن القول بأنها كانت البذرة الأولى لفكرة العلاقات الدولية.
- 3- أن مسألة التدويل للعلاقات ليست جديدة، حيث نلمس آثارها في الفكر الفلسفي اليوناني.
- 4- يمكن اعتبار رولز يقف في صف كل من سقراط وأفلاطون وأرسطو ومن لف لف لفيفهم في النظر للإنسان باعتباره معطى من معطيات المدنية والمدنية، بحيث إذا تم عزله عنها صار كائنًا متوحشًا ضارياً.
- 5- العدالة عند رولز فضيلة أولى للفرد وكذلك لمجتمع المؤسسات وسائر العلاقات الاجتماعية والدولية.
- 6- لم يتجاهل رولز الأخلاق والدين اللذان يميزان كل مجتمع على مستواه المحلي، واستطاع أن ينجو مما وقع فيه سابقه ممن نظروا للمجتمع والسياسة.
- 7- تناول رولز مفهومًا سياسيًا دوليًا من منطلق انطباقه على قانون وممارسات مجتمع الساسة، الشيء الذي يجعل المؤسسة الدولية في مواجهة تحدي أقل ما يوصف به أنه قوي من حيث الافتراض التحريبي المعقول.
- بدا رولز كما لو أنه من "الكوزموبوليتانيين" حينما اعتقد أن المبادئ الأخلاقية يجب أن تنطبق على العالم ككل.
- 9- يبدو تصور رولز للعلاقات الدولية ومؤسساتها كما لو أنه يريد للدول بأن تتحول لمدن، وأن تنتهي الجهات السياسية الرسمية على النحو الذي يعرفها العالم به اليوم بعد أن تسلم دورها لمجموعة العلاقات، وكأننا بذلك إزاء عودة لفكرة نظام المدينة الدولة وتحديد لها.

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر والمراجع العربية

- كرم يوسف، (2014). تاريخ الفلسفة اليونانية، منشورات مؤسسة هنداوي، مدينة نصر، القاهرة،.
- كانط إيمانويل، (2020). تأسيس ميتافيزيقيا الأخلاق، ترجمة عبد الغفار مكاوي، كولنبا المانيا، منشورات الجمل.

- سباين، ج. ، ح.، العروسي (1954). *تطور الفكر السياسي*، مترجم. ج1، دار المعارف، مصر، د.ط.
- رولز جون، ت، م، (2004). *العدالة بين السياسة والميتافيزيقيا*، الهاشمي، مترجم، مجلة مدارات فلسفية، العدد 10، 2004.
- ثانياً: المصادر والمراجع الأجنبية:
- Haas, E. B., (1964) *Beyond the Nation-State, Functionalism and International Organization*, Stanford University Press.
 - Hoffman, S. H., (1960). *Contemporary Theory in International Relations*, New Jersey: Prentice- Hall,.
 - MacIntyre Alasdair, *After Virtue, A study in Moral Theory*, (3rd ed.), University of Notre Dame Press, 2007.
 - Mitrany, D, "The Functional Approach to World Organisation" in C.A. Cosgrove and K.J. Twitchett, *The New International Actors*, London, 1970.
 - Paton, H.J, *The Categorical Imperative, A study in Kant's Moral Philosophy*, (Hutchinson's University Library), London 1947.
 - Plato: *Republic*, Eng Trans by: B. Jowett, M.A, (3 rd ed.), Oxford, At The Clarendon Press, n.d.
 - Rawls John, 'The Law of Peoples', *Critical Inquiry*, American University, 20 (1993).
 - Rawls John, *A Theory of Justice* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1971.
 - Rosas. A, 'State Sovereignty and Human Rights: towards a Global Constitutional Project', *Political Studies*, (1st ed), 1995.
 - Viotti.P.R, Kauppi.M.V., *International Relations Theory Realism, Pluralism, Globalism* (Macmillan, 1990).